إقتراحية:

نظام تصنيف مطبوعات العلوم الاجتماعية، ونهج الترقية في جامعات النخبة

ـ ١ ـ

كانت عملية النشر، وهي وسيلة التواصل المركزية للنشاط العلمي (نشر المعرفة، التدريب، وتقييم العلماء من قبل المحكَّمين)، موضوعاً لدراسات مستفيضة من منظور تقييمي (إنتاجية العلماء، المخابر، التوزيع الجغرافي، وإلى ما هنالك)، ولكن لم تجر دراستها من منظور بنى القوة. سأحاول هنا، وعن طريق إعادة النظر في وضع النشر، تسليط الضوء على فكرة مفادها أن عملية النشر تمثِّل عنصراً في تركيبة ممارسات البحث بقدر ما تمثِّل فضاءً مهيكلاً يؤثر في الممارسات المذكورة. لقد أثَّر نظام التصنيف (Ratings System) في مناهج البحث وفي أجندته، وثبط الباحثين المهنيين والناقدين عن محاولة ربط أبحاثهم بأبحاث السياسة والأبحاث العامة (انظر افتتاحية العدد السابق من إضافات).

ـ ٢ ـ

المعيار الأكثر أهمية في الترقية هو المنتَج البحثي. وعلى سبيل المثال، تفيد اللوائح الداخلية لـ «كلية الفنون والعلوم،» في الجامعة الأميركية ببيروت، أن «المنتَج البحثي يجب أن يعكس معياراً دولياً ضمن مجالات تُعتبَر ملائمة للعصر، وتسهم في المعارف المتعلقة بمجال بحثي محدد على نحو جيد. وقبل كل شيء، يجب أن يُنشر البحث في مجلات أكاديمية معروفة من وجهة نظر محكِّمين دوليين.

في حالة الكتب، يؤخذ بالاعتبار نوعية دار النشر، وعملية التحكيم، والمراجعات النقدية للكتاب.» ويبدو واضحاً في هذه اللائحة خلوها من أي ذكْر لأهمية النشر في مطبوعات إقليمية أو محلية. لاشك بأن المجلات الإقليمية أو المحلية لا يمكنها منافسة «المجلات المعروفة عالمياً»، لكنها تتمتع بمزية قدرتها

المنارة للاستشارات

ww

على إثارة نقاشات أفضل، محلياً وإقليمياً. كما أن اللائحة المذكورة تسقط مسألة اللغة بشكل كامل. ففي اجتماع مخصص لمناقشة ترقيات أعضاء هيئة التدريس، كان رأي البعض منهم أن «المقالات المكتوبة بالعربية لا يمكن أخذها بالاعتبار» أو أنها، كما وصِفَت بازدراء، «محلية». ويُظهر التقرير السنوي لأعضاء هيئة التدريس في «كلية الفنون والعلوم» في الجامعة الأميركية ببيروت، بوضوح، ندرة المواد المنشورة باللغة العربية في مجال العلوم الاجتماعية (ثلاثة فقط من أصل ٢٤٥ مقالاً، وكتابان فقط من أصل ٢٧ كتاباً).

وفي حين تبرز هذه المشكلة بحدة في جامعات النخبة في الوطن العربي، يمكن أن نلاحظ وجود مشكلة مماثلة في عالم دول الجنوب بكامله. ففي جنوب أفريقيا، تلاحظ تينا أويس (Tina Uys) أن نظام التصنيف الخاص بالمنتَج البحثي هناك، رغم أنه موضوع أصلاً لتعزيز التنافسية الدولية، فإنه يثير مشكلة عويصة تتعلق بدمج البحث ضمن السياق المحلي (Uys, 2009).

في العديد من جامعات النخبة، يهدف نظام الترقية بكليته إلى تحقيق التماثل مع الجامعات الغربية، لكن ذلك يجب ألا يمثِّل الهدف الوحيد. فاستيعاب السياق المحلي يُعتبَر أمراً في غاية الأهمية. ورد في نظرية ديماجيو وباول (DiMaggio and Powell) حول «التماثل المؤسساتي» أن التماثل عملية قسرية تُجبِر إحدى الوحدات المكوِّنة لشعب ما على أن تصبح شبيهة بالوحدات الأخرى التي تعيش الشروط البيئية نفسها (DiMaggio and Powell, 1991). ولا أعتقد أن هناك من يمكنه الادعاء أن المنطقة العربية تعيش مجموعة الشروط البيئية نفسها، التي تعيشها أمريكا الشمالية.

إن التصنيف الذي يرتكز على المواد المنشورة في المجلات العالمية، والذي يعتمد على محكِّمين دوليين، يُبعد العمل البحثي عن قضايا ومشاكل تتمتع بأهمية محلية وقومية. وقد ذكرت كرمة الحسن، أستاذة التربية في الجامعة الأميركية ببيروت، أن العديد من المقالات تم تحريفها لتصبح مناسبة للقارئ الدولي، وبذلك فقدت تركيزها وقدرتها على إطلاق نقاش على المستوى الوطني. وكانت النتيجة تراجع النصوص المبنية حول العمل الميداني والتحليل النصي لصالح التحليل النظري والإحصائي. وأدى الطلب من الباحثين نشر أعمالهم حصراً ضمن المجال العالمي، إلى إضعاف مكانتهم على الصعيد المحلي. فما فائدة اعتبار المرء باحثاً يتمتع باعتراف دولي بالغ الأهمية من قِبَل نظرائه، لما تتميز به نتاجاته البحثية الأخيرة من نوعية رفيعة وتأثير، في الوقت الذي لايسمع عنه على الصعيد المحلي؟

أحياناً، قد لا يصل الباحث إلى العالمية دون تضحية تتم على حساب

المنارة للاستشارات

المضمون، أو طريقة عرض الفكرة. فقد يكون من الصعب، مثلاً، في بعض الأحيان نشر مقالات ناقدة للاتجاه العام السائد في الفكر الغربي في المجلات «الأساسية» لمجال ما (American Journal of Sociology, American Sociological Review, Social Problems and Rural Sociology).

كما أنه لا يمكن سوى بصعوبة نشر مواضيع من نوع انتقاد إسرائيل إلا إذا خفّف الكاتب من وطأة الهجوم، وجعل المقال، ولو بشكل مصطنع، أكثر «توازناً». وضمن التوجّه نفسه، من الصعب نشر دراسات تتحدث عن تراتبية الطبقات الاجتماعية.

ـ ٣ ـ

وفي ما يتعلق بطريقة عرض الفكرة، يتجاهل نظامُ التصنيف الموادَ المنشورة في مجلات «علمية» غير تقليدية، كالمجلات الأدبية. وما من شك في أن الكتابة حسب معيار عالمي تفرض اتباع أنموذج أسلوبي معيّن وبنية خاصة لطرح البراهين. وإذا اعتمدنا الفرق الكلاسيكي الذي يحدده وولف (Wolf) بين نموذجين من النمط المثالي: «النموذج العلمي أو التجريبي» و«النموذج الأدبي»[١]، نجد أن الباحث نادراً ما يجد مجلة علمية تسمح باستخدام نموذج أدبي في الكتابة. كما ونجد أن أسلوب التصنيف لم يتكيّف بعد مع التقنيات الجديدة لوسائل الإعلام. فما من شك في أن غزارة المنشورات والمصادر في شبكة الإنترنت قد أدخلت تغييراً دراماتيكياً على أسلوب نقل المعلومات. لأن شبكة الإنترنت توفر للمجلات العلمية فرصة لإيصال المقالات إلى المشتركين وإلى العموم دون الاضطرار لمعاناة التأخير الذي لا يمكن تفاديه في حالة النشر عن طريق الطباعة. لكن معيار الترقية يكاد لايعتبر النشر الالكتروني حتى ولو كان محكماً.

باختصار، وكما تقول سنتي مينتي وآخرون (Myntti, Zurayk and Mabsout, 2009): «صار نوع معيّن من الإنتاج الأكاديمي يتمتع بالتقدير أكثر من نوع آخر من الأعمال: البحث أكثر من التدريس والخدمة؛ منتَج البحث الفردي أكثر من

(١) حدد وولف (Wolf) هذين النمطين المثاليين، معتبراً أن النموذج التجريبي عادة ما «يتميز بتركيبة أقصر للجملة، وأسلوب تعبير أكثر إيجازاً، واستخدام مكثف للمصطلحات والاختصارات العلمية، وبتعدد المؤلفين، وبوجود الجداول والتعبيرات الجبرية، وانتظام الأسلوب، وكثرة استخدام حالة المبني للمجهول»، في حين إن النموذج الأدبي يتميز «بتطور بطيء للأفكار، وبكثرة الملاحظات العابرة، وباهتمام أقل بالإيجاز في العرض، وبأحادية المؤلف، وبخصوصية الأسلوب، وباستخدام ضمير المتكلم، وبالاعتماد على الاستعارات المجازية، وباستراتيجيات بلاغية أكثر تعقيداً» (Wolf, 1990: 479).

المنارة للاستشارات

الجهود الرامية إلى بناء مؤسسة؛ البحث المنشور في مجلات عالمية يراجعها محكّمون أكثر من البحث المنشور في المنافذ المحلية أو الإقليمية؛ البحث الذي يتناول مسائل نظرية أو منهجية أكثر من أبحاث التنمية الهادفة إلى حل مشاكل محلية أو تحسين ظروف الفقراء. وفي أكثر صورها فجاجة، تتبدى تلك المعايير في النظر فقط في كمية محددة من المواد المنشورة في مجلات ذات تأثير كبير (High-Impact Journals)».

وفي حين تحمل جامعات النخبة توجهاً عالمياً، نجد أن الجامعات الوطنية تحمل توجهاً إقليمياً. فمن النادر أن ينشر أعضاء هيئة التدريس في مجلات عالمية وبلغة غير العربية. والسبب هو عدم توفر الاهتمام، إضافة إلى صعوبة استيفاء معايير المجلات العالمية. ففي مسح للمنشورات الخاصة بعلم التربية، تبين أن ٩٥ بالمئة من المقالات المنشورة في المجلات الأردنية كانت لمؤلفين أردنيين. نسبة ٥ بالمئة فقط من مؤلفي المغرب وسورية، و١١ بالمئة من مؤلفي مصر، ونشر ٣٥ بالمئة من مؤلفي الكويت مقالاتهم خارج بلدانهم (معلوف، ٢٠٠٩).

أخيراً، تعي بعض الجامعات المحلية أهمية تقييم المنشورات المحلية والعالمية. فجامعة بير زيت (رام الله، الضفة الغربية)، مثلاً، تميّز بين المنتج البحثي والمنتج العلمي. فمن أجل تقييم المنتج العلمي، يُطلَب من المتقدمين للترقية إيراد عناوين منشوراتهم ومحاضراتهم التي أُلقيت أمام جمهور كبير، في حين إن المنتج البحثي يتعلق بالإنتاج المنشور في مجلات وكتب أكاديمية وبحضور الورشات الأكاديمية.

ـ ٤ ـ

باختصار، نظام الترقية يتمثَّل (Internalizes) هيمنة العلوم الاجتماعية الشمالية تمثلاً فعلياً، ما يؤدي بالتالي إلى تعميق الانقسام بين علماء الاجتماع العرب. في لبنان، حيث ينقسم المجتمع حسب خطوط إثنية ـ قومية، أصبحت خطوط اللغة أيضاً تقوّي هذا الانقسام. صار الإلمام بلغة أجنبية سبباً للاندماج عالمياً وللعزلة محلياً. جامعات النخبة تلك تنتج هجيناً يناسب الإنتاج فقط، ويؤدي إلى الاغتراب عن المجتمع القومي، وبالتالي إلى التهميش.

علماء الاجتماع في لبنان لا يتحدثون إلى بعضهم البعض لأن الجامعات اللبنانية تتوجه إلى المجتمع، في حين إن جامعات النخبة تتوجه إلى العالم الدولي. والمنتديات التي تسمح باللقاء نادرة. كما أدى تنامي الخصخصة وتسليع المعرفة إلى خلق هرميات بين الجامعات.

المنارة للاستشارات
ww

ولا أنكر أن هناك أسواقاً مزدوجة للغات المزدوجة، وهو ما يجعل اللغة الإنكليزية بالغة الأهمية كوسيلة للتدريس. هذا ويسمح الإنتاج باللغات المزدوجة، وخصوصاً من خلال الترجمة، للجامعات العربية بالتواصل بشكل أفضل مع العالم، إضافة إلى أهمية الأمر من أجل إنتاج المعرفة. وأنا بذلك لا أحاول التصدي لفكرة استخدام الإنكليزية أو الفرنسية كلغة مشتركة (Lingua franca). مع ذلك، لا موجب لوجود منهاج يخلو تماماً من مراجع باللغة العربية. ويتطلب تعريبُ العلوم الاجتماعية نوعين من الموارد المؤسساتية: **أولاً**، دائرة للنشر مهمتها تسهيل النشر باللغة العربية، وتأمين الإمكانيات المالية لمساعدة الناشرين العرب على النشر باللغة العربية، **ثانياً**، برنامجاً لترجمة الكتب الأجنبية. وإلى أن يتحقق ذلك، على الجامعات، أن تتحلى بالواقعية وأن تستخدم المراجع العربية إلى جانب المراجع الإنكليزية. فقد أظهرت دراستي التي أجريتها على ٣٠ منهاجاً لمساقات تُدَرَّس في جامعة القديس يوسف، والجامعة الأميركية اللبنانية، والجامعة الأميركية ببيروت، ندرة وجود مراجع باللغة العربية □

المراجع

معلوف، ريتا (٢٠٠٩). «قاعدة المعلومات الأكاديمية التربوية مشروع «**شمعة**».» ورقة قدمت إلى: مؤتمر اليونسكو للتعليم العالي ـ القاهرة.

DiMaggio, Paul J. and Walter W. Powell (1991). «Introduction.» in: W. Powell and P. DiMaggio (ed.). *The New Institutionalism in Organizational Analysis*. Chicago, IL: University of Chicago Press. pp. 1-38.

Myntti, Cynthia, Rami Zurayk and Mounir Mabsout (2009). «Beyond the Walls: The American University of Beirut Engages its Communities». Paper presented at: Arab Regional Conference on Higher Education, Cairo, 31-2 June.

Uys, Tina (2009). «Resistance to Rating: Resource Allocation, Academic Freedom and Citizenship.» Paper presented at: The International Sociological Association's Conference «Challenges for Sociology in an Unequal World», 23- 25 March, Taiwan.

Wolf, Alan (1990). «Books vs. Articles: Two Ways of Publishing Sociology.» *Sociological Forum*: vol. 5, no. 3, September, pp. 466-489.

ساري حنفي

أستاذ مشارك في علم الاجتماع، الجامعة الأميركية في بيروت.

sh41@aub.edu.lb

المنارة للاستشارات

ww